



29 ديسمبر 2019

يحتل الجانب الاقتصادي مساحةً بارزةً داخل مشروع (الإخوان المسلمين) للنهضة الحضارية، حيث اعتبر الإمام الشهيد "حسن البنا" - مؤسس الجماعة - المال والاقتصاد أحدَ الدعائم الأساسية لنهضة الأمة، معتبرًا أنَّ الأمة الناهضة أحوُّ ما تكون إلى تنظيم شئونها الاقتصادية.

وتنُح نظرُ الإخوان إلى القضايا والأفكار والسياسات الاقتصادية من منطلق إسلامي، يتَّسم بالمرونة والواقعية والعملية بذات القدر الذي يتمسِّك بالمنطلقات والضوابط العقائدية لهذه النظرة.

فقد استلهم الإخوان جوهر الإسلام وروح نصوصه، ولم يكتفوا بالتعاطي السطحي مع هذه النصوص، ومن ثمَّ فإنَّ القارئ لأدبيات (الإخوان المسلمين) يلمح أن هذه الكتابات في مجملها تتسم - إلى جانب الأسس الشرعية التي تنهض عليها - بدرجة عالية من الواقعية والعملية عند تناولها لجهود الإصلاح ونهضة الأمة الحضارية، سواء كانت هذه النهضة في جانبها الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي.

والنص التالي للأستاذ "البنا" - رحمه الله - يؤكد عمق هذه النظرة لدى الإخوان، حيث يقول الأستاذ "البنا": "إذا راجعت تاريخ النهضات في الأمم المختلفة شرقية وغربية، قديمًا وحديثًا رأيت أن القائمين بكل نهضة موفقة نجحت وأثمرت كان لهم منهاج محدد عليه يعملون، وهدف محدد إليه يقصدون، وضعه الراعون إلى النهوض، وعملوا على تحقيقه ما امتد بهم الأجل وأمكهم العمل، حتى إذا حيل بينهم وبينه، وانتهت بهم تلك الفترة القصيدة - فترة الحياة في هذه الدنيا - خلفهم من قومهم غيرهم يعملون على منهاجهم ويبدأون من حيث انتهى أولئك، لا يقطعون ما وصلوا إليه، ولا يهدمون ما بنوا، ولا ينقضون ما أسسوا وشادوا، ولا يخربون ما عمروا، فإما زادوا عمل أسلافهم تحسبًا أو مكنوا نتائجهم تمكيبًا، وإما يتعهدهم على آثارهم فزادوا البناء طبقةً، وساروا بالأمة شوطًا إلى الغاية، حيث يصلون بها إلى ما يتبغى، ويخلفهم غيرهم، وهكذا دواليك...! حتى تُحقَّق الآمال، وتصدق الأحلام، ويتم النهوض، وينمر الجهاد، وتصل الأمة إلى ما إليه قصدت وله عملت... ﴿قَمْرٌ يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (الزلزلة:7).

وعند الحديث عن علاج المشكلات المختلفة التي تواجه الأمة - بغية استعادة قوتها ونهضتها - يرى (الإخوان المسلمون) أن العالم ستواجه صعوبات، ويحتاج إلى الصبر على آلام العلاج، ولم يعمدوا في يوم من الأيام إلى تخدير الأمة أو تزيين الصورة، فحين رفعوا شعار (الإسلام هو الحل) وضعوا الأمة أمام مسئولياتها عن طريق تعريفها آلام الواقع وآلام العلاج، الأمر الذي وضح الإمام "البنا" بقوله: "اعلم أن مثل الأمم في قوتها وضعفها وشبابها وشيخوختها وصحتها وسقمها مثل الأفراد، سواءً بسواء، وعلاجها إنما يكون بأمور ثلاثة: معرفة موطن الداء، والصبر على آلام العلاج، والطبيب الذي يتولى العلاج" (رسالة دعوتنا). وفي هذا يتضح لنا الأمر الذي يُظهر "واقعية" و"عملية" أفكار الإخوان ومواقفهم تجاه القضايا والمشكلات الاقتصادية، فعند رفض النُظم الاقتصادية الوضعية يستند الإخوان إلى أسس موضوعية، كما لم يمنعه إيمانهم بصلاح المنهاج والنظام الإسلامي من الإقرار بأن "لكل نظام من النُظم الاقتصادية الوضعية حسنة البادية".

أما حيثيات رفضهم لهذه النظم رغم ما فيها من حسنات فقد جاءت مستبعدة إلى وجود عيوب فاحشة في كل نظام، كما أنها نبئت في غير أرضنا ولأوضاع غير أوضاعنا ومجتمعات فيها غير ما في مجتمعنا، فضلًا عن أن بين أيدينا النظام الكامل الذي يؤدي إلى الإصلاح الشامل في توجيهات الإسلام الحنيف (انظر رسالة مشكلاتنا الداخلية في ضوء النظام الاقتصادي).

وما أثاره الأستاذ "البنا" في هذه الفترة له أصداء في تاريخ الفكر الاقتصادي، وداخل نظريات التنمية الاقتصادية؛ حيث يعتقد العديد من الاقتصاديين أن الرأسمالية - كأحد النظم الاقتصادية الوضعية الأكثر رواجًا وانتشارًا، سواء من حيث السياق التاريخي للنشأة أو واقعها اليوم - هي بالأساس نتاج لتفاعلات داخل الحضارة الغربية المسيحية، بل إن البعض يحضرها في النطاق الأوروبي للحضارة التي تنبع من بيئتها وواقعها الثقافي والحضاري.

ويُحسب للإخوان وعيهم المبكر حين لم ينبهروا بما عند الآخرين من نُظم وضعية، فقد كانوا دَوْمًا من دعاة تبني سياسات اقتصادية تلتقي وتتسق مع المجتمعات الإسلامية وهويتها وثقافتها وواقعها، فهم يؤكدون على أنه "من الصعوبة بمكان أن يقوم الاقتصاد بدوره الفعَّال في النهضة والتنمية الشاملة في ظل نظريات اقتصادية غريبة عن المجتمع وهويته وثقافته".

وإلى جانب ذلك فإننا نجد لدى الإخوان فهمًا واضحًا لحقيقة مقتضاها أن تطبيق المبادئ الاقتصادية الإسلامية لا يعني حتمًا تحقيق النهضة والتنمية الشاملة ما لم يصاحب هذا التطبيق وعيٌ وجهدٌ يعين طاقات الشعب الروحية وقواه الاجتماعية، ويتبني سياسات جادة وجريئة تعتمد الواقعية، وتحقق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وبين الاستثمار والادخار، وبين الصادرات والواردات، وتأخذ في الحسبان مرحلة التطور الاجتماعي والاقتصادي، والإمكانات المتاحة للمجتمع؛ من أجل التغيير المنشود وتحقيق السلام الاجتماعي والرفاه الاقتصادي والاستقرار السياسي، وهم بذلك يُقدِّمون إجابة على تلك الانهزامات

المرسلة التي يوجّهها البعض إليهم، زاعمين أن الإخوان لا يملكون إلا رفع لافتة عامة تحمل شعار (الإسلام هو الحل) عن طريق القفز فوق الواقع والرجوع إلى الوراء.

والمتمصّح لأدبيات (الإخوان) يجد أن الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي لديهم ليس فقط الارتفاع في الناتج القومي الإجمالي، بل هو الارتفاع بمستويات معيشية لجميع الطبقات، وذلك من خلال ضمان تحقيق التوزيع العادل لناتج هذا الارتفاع في الدخل القومي، وذلك حتى "تستريح كلُّ الطبقات"، وتتحقق الحياة الطيبة، كما يقول الإمام البنا، وتؤكد وثيقة (الإخوان وقضايا معاصرة) نفس الأمر من خلال تركيزها على أن يتحقق التغيير المنشود- السلام الاجتماعي، والرفاه الاقتصادي، والاستقرار السياسي- فهذا هو الهدف الذي يسعى إليه التغيير حتى يتحقق التلازم بين تحقيق الرفاه الاقتصادي والسلام الاجتماعي؛ وذلك ليتحقق الاستقرار السياسي.

فهي متلازمة ثلاثية تقف التجارب شاهدة على صوابها، وتأتي هذه الشهادات من البرازيل، كما تأتي من الدول الإفريقية، سواءً بسواء، كما تأتي من الدول الرأسمالية الكبرى التي زادت فيها المسافة بين دخول الطبقات الاجتماعية للدرجة التي أدت في كثير من الأحيان إلى زعزعة الاستقرار السياسي.

### البعد الاجتماعي في السياسات الاقتصادية عند (الإخوان)

تُصنّف الحركات الإسلامية سياسيًا في نظر البعض على أنها يمينية، ويستدعي هذا التصنيف في ذهن الكثيرين مواقف محددة تجاه بعض القضايا الاقتصادية، كالدعوة إلى الحدّ من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للدرجة التي تصل إلى مطالبتها بالانسحاب التام، ولعلّ أبرز ما يستدعيه هذا التصنيف هو إطلاق قُوى السوق من عقّالها، وما يُصاحب ذلك من عدم التفات إلى مطالب وحقوق الفقراء ومحدودي الدخل، إلا أن مراعاة البعد الاجتماعي في مواقف ورؤى (الإخوان) الاقتصادية هو موضوع اهتمام (الإخوان).

وقد جاء هذا الاهتمام بالبعد الاجتماعي عن الإخوان باديًا في فكر مؤسسة الجماعة، وذلك من خلال مجموعة من المبادئ الاقتصادية، والتي تمّ اقتراح بعض السياسات الاقتصادية لتنفيذها (نلاحظ أن هذا الأمر كان في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين)، وهذه المبادئ هي:

- 1 - إيجاب العمل والكسب على كل قادر: بأن يقوم الأفراد بالحرص على العمل والسعي له، وأن تقوم الجماعة بالإعلان عن قيمة العمل "ما أكل أحد طعامًا قط خيرًا من أن يأكل من عمل يده" (حديث شريف).
- 2 - محاربة موارد الكسب الخبيثة وغير الشرعية: حيث يقول الأستاذ "البنا": من تعاليم الإسلام تحريم موارد الكسب الخبيثة، وتحديد الحُبث في الكسب بأنه ما كان بغير مقابل من عمل: كالربا والقمار، والبنابض ونحوها، أو كان بغير حق كالنصب والسرقة والغش ونحوها، أو كان عوضًا لما بضر، كثمن الخمر والخنزير والمخدر ونحوها، فكل هذه موارد للكسب لا يبجها الإسلام ولا يعترف بها (رسالة مشكلاتنا الداخلية في ضوء النظام الإسلامي: النظام الاقتصادي).

وتعتبر هذه الموارد الخبيثة- لكسب أحد من أفراد المجتمع- من أهم العوامل المؤدية إلى تفاقم مشاكل التفاوت الطبقي، كما أن هذه الأموال لا تؤدّي عنها زكاة، "فالله طيب لا يقبل إلا طيبًا"، وبالتالي لا يكون للفقراء فيها نصيب.

التقريب بين الطبقات ليقضي على الثراء الفاحش والفقير المدقع، وفي ذلك يقول الأستاذ "البنا": "عمل الإسلام على التقريب بين الطبقات؛ بتحريم الكنز، ومظاهر الترف على الأثنياء، والحث على رفع مستوى المعيشة بين الفقراء، وتقرير حقهم في مال الدولة ومال الأغنياء، ووصف الطريق العملي لذلك، وأكثر من الحثّ على الإنفاق في وجوه الخير والترغيب في ذلك، وذمّ البخل والرياء والمنّ والأذى، وقرّر طريق التعاون والقرض الحسن؛ ابتغاء مرضاة الله تبارك وتعالى ورجاء ما عنده".

### توفير الضمان الاجتماعي:

حيث يؤكد الأستاذ "البنا"- في رسالة (مشكلاتنا الداخلية في ضوء النظام الإسلامي)- على أهمية توفير الضمان الاجتماعي لجميع المواطنين، أيًا كانت ديانتهم، وذلك انطلاقًا من تعاليم الإسلام الحنيف، فقد "قرر الضمان الاجتماعي لكل مواطن، وتأمين راحته ومعيشته، كائنًا ما كان، مادام مؤدّيًا لواجبه، أو عاجزًا عن هذا الأداء بسبب قهري لا يستطيع أن يتغلب عليه، ولقد مرّ عمر- رضي الله عنه - على يهودي يتكفّف الناس، فزجره واستفسر عما حمله على السؤال، فلما تحقق له عجزه قال له: "ما أنصفناك يا هذا!!، أخذنا منك الجزية قويًا وأهملناك ضعيفًا، أفرضوا له من بيت المال ما يكفيه"، وهذا مع إشاعة روح الحب والتعاطف بين الناس جميعًا.

إن الضمان الاجتماعي الذي تحدّث عنه الأستاذ "البنا"- وطالب ويطالب به الإخوان- يُعد نموذجًا متطورًا لمفهوم دولة الرفاهية، الذي طوّق شبيهه له عقب الحرب العالمية الثانية في الدول الإسكندنافية.

### حظر استغلال النفوذ.. من أين لك هذا؟

وفي هذا المبدأ يقول الأستاذ "البنا": كما حظر الإسلام استخدام السلطة والنفوذ، ولعّن الراشي والمرتشي وجرم الهدية على الحكام والأمرء، وكان "عمر" يقاسم عماله ما يزيد عن ثروتهم، ويقول لأحدهم: "من أين لك هذا؟ إنكم تجمعون النار، وتورثون العار"، وليس للوالي من مال الأمة إلا ما يكفيه.

ما بالنسبة للسياسات والإجراءات الاقتصادية التي قدمها الأستاذ "البنا" لتحقيق هذه المبادئ والأهداف فهي:

- 1- إعادة النظر في نظام الملكيات، فُختصر الملكيات الكبيرة مع تعويض أصحابها عن حقهم، وتشجع الملكيات الصغيرة لزيادة عدد الملاك، ومن ثم زيادة درجة الانتماء.
- 2- تنظيم الضرائب الاجتماعية على أساس تصاعدي، بحسب المال لا بحسب الرّيح، وأولها الزكاة، ومحاربة الكنز، وحبس الأموال من التداول، والاستعانة بها في المشروعات الاقتصادية، وكذلك المشروعات الخيرية التي لا بد منها، كملجئ العجزة.. والفقراء.. واليتامى.. وتقوية الجيش.
- 3- محاربة الربا وتحريمه، والقضاء على كل تعامل على أساسه، وتنظيم المصارف تنظيمًا يؤدي إلى هذه الغاية، وتكون قُدوةً في ذلك بإلغاء الفوائد في مشروعاتها الخاصة.
- 4- تشجيع الصناعات اليدوية المنزلية، وهذا هو باب التحول إلى الروح أو العقلية الصناعية.
- 5- إرشاد الشعب إلى التقليل من الكماليات والاكتفاء بالضرورات، وأن يكون الكبار في ذلك قُدوةً للصغار، وتقديم المشروعات الضرورية على الكماليات

في الإنشاء والتنفيذ.

6- تحسين حال الموظفين الصغار برفع مرتباتهم وعلاواتهم وتقليل مراتب الموظفين الكبار.

7- العناية بشئون العمال الفنية والاجتماعية، ورفع مستواهم في مختلف النواحي الحيوية.

ولذا حمل الإخوان فوق عاتقهم إصلاح المجتمع من كل نواحيه، حتى إن أول لائحة للجماعة حملت بين طياتها جوانب الإصلاح التي ينوي الإخوان القيام بها.

ومما جاء في اللائحة في المادة الأولى: تنمية روح التعاون الاقتصادي والتعاملي بين أعضاء الجماعة بتشجيع المشروعات الاقتصادية وتكوينها والنهوض بها ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ (المائدة: الآية 3)، ومنها:

1- تأسيس المنشآت النافعة للأمة روحياً واقتصادياً ما أمكن ذلك، كالمشاغل والمستوصفات الطبية والعيادات الخيرية، والمساجد وإصلاحها وترميمها والإنفاق عليها، والإشراف على إدارتها وإحياء الشعائر فيها: ﴿فِي بُيُوتِ الَّذِينَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ (النور: الآية 36).

2- تنمية روح التعاون الاقتصادي والتعاملي بين أعضاء الجماعة بتشجيع المشروعات الاقتصادية وتكوينها والنهوض بها: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ (المائدة: الآية 2).

وجاء في المادة (28) من أن اللجان الأساسية بمكتب الإرشاد العام: اللجنة المالية- اللجنة الشرعية- اللجنة السياسية- اللجنة الفنية "العلمية والاقتصادية والطبية"- لجنة التحقيق والمصالحات- لجنة الدعاية والتحرير والوعظ- لجنة الاتصال بالهيئات الإسلامية في مصر والخارج- لجنة الكنائس والفرق.

وذكرنا في السابق جهودهم في محاربة الفساد وإصلاح المجتمع، وهنا نتحدث حول منهجهم في إصلاح الاقتصاد وجهودهم العملية في هذا المجال؛ فقد نادوا بعدة أمور؛ منها:

- الدعوة إلى الاستقلال الاقتصادي عن السيطرة الأجنبية.. عن طريق:

أ- استقلال النقد المصري عن الإنجليزي، والاعتماد على الرصيد من الذهب.

ب- تمصير الشركات وإحلال رءوس الأموال الوطنية محل الأجنبية ما أمكن.

ج- تأميم البنك الأهلي والشركات الأجنبية، وتوزيعها بالعدل على أبناء المجتمع المصري، وتحريم تملك الأرض المصرية للأجانب.

د- تحريم الربا في كل المعاملات.

- النهوض بالاقتصاد الوطني.. عن طريق:

أ- استغلال منابع الثروات الطبيعية بصورة منتجة.

ب- تشجيع الصناعات اليدوية لبيت الروح الصناعية في الأمة.

ج- التحول إلى الصناعة بجانب الزراعة.

د- إرشاد الشعب إلى التقليل من الكماليات، والاكتفاء بالضروريات.

هـ- العناية بالمشروعات الوطنية المهمة آنذاك، مثل مشروع خزان أسوان.

و- إعادة النظر في نظام الملكيات في مصر.

ولم يكتفِ الإخوان بمثل هذه الأمور، بل طالب الإمام البنا أعضاء جماعته إلى أن يكونوا قدوةً عمليةً أمام الشعب، فيتحذروا من السيطرة الأجنبية والاعتماد على المنتجات الوطنية، بل وتشجيع كثيرًا من الإخوان على فتح الشركات، والاعتماد على العمل الحر.

وفي ذلك ينصح الإمام البنا في رسالة التعاليم أبناء حركته:

1- بأن يزاول العضو عملاً اقتصادياً مهما كان غنيًا، وأن يقدم على العمل الحر مهما كان ضئيلاً.

2- بأن يخدم العضو الثروة الإسلامية بتشجيع المصنوعات الوطنية، فلا يقع قرشه في يد غير إسلامية، وألا يلبس ولا يأكل إلا من صنع وطنه.

3- بأن يدخر جزءاً من دخله ولا يتورط في الكماليات أبداً.

يلقد استجاب كثير من الإخوان بمن فيهم الإمام البنا، وأسهموا في إنشاء الشركات، مثل:

1- شركة المعاملات الإسلامية (أنشأت مصنعاً للنحاس وآخر للبلاط والأسمنت).

2- الشركة العربية للمناجم والمحاجر (إنتاج الأسمنت والبلاط وأجهزة الطبخ).

3- شركة الإعلانات العربية.

4- شركة الإخوان المسلمين للغزل والنسيج بشبرا الخيمة.

5- شركة التجارة وأشغال الهندسة (إنتاج مواد البناء وتدريب العمال على جرف السباكة والكهرباء والتجارة). وغيرها من الشركات.

يلقد وضع الإخوان برنامجاً اقتصادياً وصَّحوا فيه رؤيتهم، والتي تمثلت في:

1- تحقيق الاكتفاء الذاتي.

2- توفير وسائل العيش لكل طبقات الشعب، والوصول إلى مجتمع الرفاهية.

3- تحقيق المشروعات الضرورية للأمم الناهضة.

4- تعويد الشعب على الاقتصاد في كل شيء "زيادة الادخار وعدم إهدار الموارد".

أما وسائل تحقيق ذلك فتتلخص في الآتي:

1- تعديل نظام الضرائب، وتطبيق نظام الزكاة وجمعها من القادرين من المسلمين بنسبتها الشرعية، وتحصيل مقاديرها كضريبة إيراد من غير

المسلمين، على أن تصرف في النواحي التالية، والتي تتفق مع مصارفها الشرعية:

- أ- إقامة الملاجئ وقطع دابر التسول.
- ب- تقديم إعانات ومساعدات للعاطلين.
- ج- الدفاع الوطني وتقوية الجيش.
- د- الدعاية للإسلام ونشر الدعوة الإسلامية.
- هـ- إمداد المصارف بالسلف لتقدمها للمشروعات الصناعية والزراعية والتجارية بدون فوائد.
- و- تشجيع الجمعيات التعاونية في القرى والأرياف.
- ز- المحافظة على الثروة العقارية، وتسوية مشاكل الديون الأهلية والحكومية.

2- تأسيس الشركات الوطنية وإحلالها محلّ الشركات الأجنبية، مع تحريم منح الامتيازات لشركاتٍ غير وطنية تحريمًا باتّاً.

3- تأسيس المصانع المصرية وتشجيع منتجاتها وحمايتها جمركيًا.

4- الاهتمام بالتجارة الخارجية والداخلية، وتوثيق علاقتنا التجارية والاقتصادية بالبلاد الشرقية والعربية والإسلامية، والانتفاع بالتبادل الاقتصادي معها.

5- إحياء الأرض البور، وتنوع المحاصيل، وعدم الاعتماد على صنف واحد يهدّد الثروة المصرية بصعود وهبوط كالقطن.

6- استغلال الموارد الطبيعية المصرية صناعيًا بأيدي مصرية وبشركات وطنية.

7- الاقتصاد في نفقات المصالح الحكومية ومراتب الموظفين.

8- الاقتصاد في الكماليات وتقديم الأهم على المهم.

9- تحريم الفائدة، ويمكن أن يستبدل نظام الفائدة بنظام التعويض والشروط الجزائية مؤقتًا.

10- التأمين الاجتماعي الشامل على العامل والموظف والفلاح.

لقد هدف الإخوان المسلمون إلى العودة إلى النظام الإسلامي الاجتماعي، والتحرُّر الكامل من كل سلطان أجنبي، ولقد شنَّ الإخوان هجومًا شديدًا على الربا والفوائد الربوية، وبيّنوا مدى خطورة هذا الأمر على الاقتصاد المصري؛ فقد بيّن الإمام البنا مدى خطورة الربا وحرمة شرعًا، وطالب بالتخلُّص من الربا عن طريق: إحياء فريضة الزكاة والصدقة وأن على المصارف المالية التي تهيمن على السوق الاقتصادية أن توظف معظم ودائع العملاء في الأسهم، فيعود ذلك بالربح عليها وعلى عملائها، دون اللجوء إلى نظام الفوائد.

كما أوضح الإخوان مدى ارتباط شركات التأمين بالنظام الربوي، ومخالفتها شرع الله، حتى إن كثيرًا من الإخوان عندما علموا حرمة هذه الشركات انسحبوا منها تاركين كل ما أودعوه فيها؛ إيثارًا لرضاء الله ورسوله.

كما نبه الإخوان الدول العربية إلى إقامة قواعد حلف اقتصادي مشترك، وأن مصر تستطيع أن تقيم صناعات كبيرة وقوية إذا استغل مشروع كهرباء خزان أسوان، كما أنها غنية بالموارد الطبيعية والبشرية، وتحتاج إلى شباب متدرِّب لحماية هذه المشاريع، وحماية جمركية للصناعة الوطنية ضد الصناعات الأجنبية.

وقد قامت الفكرة الاقتصادية الإسلامية عند الإخوان على أساس عنصرين؛ هما: (حرية الملكية الفردية وعدم إغفال العدالة الاجتماعية)، ومن ثم نادى الإخوان باختصار الملكيات الكبيرة مع تعويض أصحابها، وتوزيع هذه الأملاك على الفقراء المُعدّمين لزراعتها، كما تُوزَّع الأراضي الأميرية المستصلحة على صغار الملاك والمعدّمين خاصةً، ومن أجل تحقيق المساواة نادى الإخوان بفكرة تنظيم الزكاة؛ لأنها العلاج الاقتصادي السليم للقضاء على الفقر.

ولم يقف الإخوان عند عرض تصوراتهم لمعالجة المشكلات الاقتصادية فقط، لكنهم قدّموا الحلول التي تخرج بالاقتصاد من المشاكل التي يعانيها، فكان برنامجهم الانتخابي عام 1944م يقدّم حلولاً لتلك المشكلات؛ حيث كان برنامجهم يعالج كيفية استغلال الثروات والموارد الطبيعية والعناية بالصناعة وتنشيط التجارة، وتكوين الشركات الوطنية وتشجيع الملكيات الصغيرة.

بهذا المنهج انطلق الإخوان في تكوين الشركات والتحرُّر من سيطرة الأجانب على الاقتصاد، فقدّموا النموذج العملي أمام الأمة عن طريق إنشاء الشركات، والتي استطاعت أن تنافس في السوق المصرية وتبرز كشركاتٍ كبرى في مجالها.